

ظاهرة الروم والإشمام

عند القراءة والنخاة

دراسة تحليلية

إعداد

د/ مصطفى محمد سليم الكاملى

مدرس اللغويات فى الكلية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ..

وبعد :

فإن ظاهرة الروم والإشمام من الظواهر التي لاقت نصيباً وافراً
من البحث والدراسة عند القراء والنحاة ، ولهم فيها آراء وخرافات
حتى في التعريفات ، فالروم عند القراء : عبارة عن النطق ببعض
الحركة ، أو إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب بعضها ، أما الروم
عند النحاة فعبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي (١) .

هذه الآراء وتلك المسائل الخلافية جدية بأن تلقى من الباحثين
عناية خاصة ، وأن يتعرف عليها اللغويون دراسة وأداء ، لأن هذا
الباب من الدراسة الصرفية « باب الوقف » - والروم والإشمام أحد
فصوله - ربما يمر بالطالب المتخصص في المرحلة الجامعية ولم يعرف
شيئاً عن هذا الباب ولا فصوله أو وقوعه ذيلًا في مناهج الدراسة غالباً
كشأن غيره من الأبواب النحوية والصرفية ، وإن مرت بالدارسين فإنها
تذكر في صورة مختصرة لاختصارها في كثير من المؤلفات النحوية
والصرفية ، فظاهرة الروم والإشمام ذكرت في المصنفات الآتية في
سطور قليلة لم تتعد صفحة واحدة : توضيح المقاصد والمسالك (٢) ،

ارتشاف الضرب (٣) ، شرح التصريح (٤) ، أوضح المسالك (٥) ،
وغيرها . كما أنها ذكرت في كتب القراءات في مواضع عدة لذا أردت
أن أجمع في هذا البحث مرقف القراء والنحاة في هذه الظاهرة ،
مبينا فيه أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما .

وتظهر فائدة الخلاف بين مذهب القراء والتحويين في حقيقة الروم
في المتروح والمنصوب غير المنون ، فعلى قول القراء لا يدخل على حركة
الفتح ، لأن الفتحة خفيفة ، فإذا خرج بعضها خرج سائرهما ، لأنها
لا تقبل التبعيض ، كما يقبل الكسر والضم بما فيهما من انثقل ، والروم
عندهم بعض حركة ، وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح ، كما
يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى
الاختلاس ، وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث ، وذلك جاز الاختلاس
عند القراء في هاء (يهدى) (٦) وحاء (يخضمون) (٧) المفتوحين ،
ولم يجز الروم عندهم في نحو : (لا ريب) (٨) و (وأن المساجد) (٩)

- (١) انظر توضيح المقاصد وأنشالك ١٦٦/٥ .
(٢) انظر ارتشاف الضرب ٣٩٧/١ .
(٣) انظر التصريح ٣٤١/٢ .
(٤) أوضح المسالك ٣٤٥/٤ .
(٥) سورة الإسراء من الآية ٩ .
(٦) سورة يس من الآية ٤٦ .
(٧) سورة البقرة من الآية ٢ .
(٨) سورة الجن من الآية ١٨ .

(٩) انظر تصانيف القراءات (١)

وجاز الروم والاختلاس عند النحاة في نحو : (أن يضرب) (١٠)
فالروم وقفوا ، والاختلاس وصلا ، وكلاهما في اللفظ واحد (١١) .

ويمكن إجمال مطالب هذا البحث فيما يأتي :

المقدمة — الروم والإشمام من وجوه الوقف — الغرض من الروم
والإشمام — مواضع الروم والإشمام — الروم والإشمام عند
الكوفيين — الروم والإشمام في المدغم الوقف بالروم والإشمام على
الهمز المتطرف — الروم والإشمام في الفعل الأجوف المبني للمجهول —
الإشمام في ثلاثي المضعف المدغم — الإشمام فيما تقارب مخرجه —
الوقف بالروم على الاسم المنقوص المنون — ما لا يدخله الروم
ولا الإشمام — الخاتمة — ثم المراجع التي اعتمدت عليها في إعداد
هذا البحث .

والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

الباحث

- (١٠) سورة البقرة من الآية ٢٦ .
(١١) النشر في القراءات العشر ١٢٦/٢ .

(٧ - جرجا)

(١٠) (شرح ابن) : الروم والإشمام
من وجوه الوقف

في الوقف على المتحرك وجوه تختلف في الحسن ، فبعضها أجود من بعض (١٢) ، من هذه الوجوه :

الوقف بالسكون ، وهو الأصل في الوقف على المتحرك ، وهو أكثر في كلامهم لأنه أخف من غيره ، والوقف موضع تخفيف ، وذلك بأن تسكت على آخر الكلمة قاصداً لذلك مختاراً سواء تلتها كلمة ، أو كانت آخر الكلام قال الرضي (١٣) في « شرح شافية ابن الحاجب » : (والإسكان في الوقف أكثر في كلامهم من الروم والإشمام والتضعيف والنقل ، ويجوز في كل متحرك إلا في المنصوب المنون) (١٤) .

(١٢) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ٢/٢٧١ ، ومع الهوامع ٣/٣٩١ ط دار الكتب العلمية ، وشرح الأشموني ٤/٢٠٦ .
(١٣) هو محمد بن الحسن الاسترأبادي ، له شرح على الكافية لابن الحاجب في النحو ، وله شرح على الشافية لابن الحاجب في الصرف نشأة النحر ص ١٨٨ .

(١٤) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ٢/٢٧٢ .

وقال الإمام الشاطبي (١٥) :

والإسكان أصل الوقف وهو اشتقاقه

من الوقف عن تحريك حرف تعزلاً

وكان الوقف بالسكون أصلاً ، لأن الوقف ضد الابتداء ، والابتداء قد ثبتت له الحركة ، فوجب أن يثبت لظده ضدها ، وهو السكون . يلي هذا الوجه الوقف بالروم والإشمام ، وهو موضوع البحث .

أولاً : الروم :

وهو إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة يسميها الأعمى ، وهو أكثر من الإشمام .

وعلامة الروم : خط بين يدي الحرف . وهذه صورته .

قال سيوييه (١٦) : « ولهذا علامات ، فلإشمام نقطة ، وللذي

(١٥) القاسم بن فيرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعييني الشاطبي النحوي الضرير كان اماماً فاضلاً في النحو والقراءات والتفسير والحديث ، صنف القصيدة المشهورة في القراءات وغيرها . مات سنة ٥٦٠ هـ - بغية الوعاة ٢/٢٦٠ .

(١٦) هو عمرو بن عثمان بن قنبر ، ولد بقرية من قري شيراز ، لزم حلقة حماد بن سلمة ، واتصل بعيسى بن عمرو والاختفش الكبير والخليل بن أحمد . مات سنة ١٨٠ هـ . انباء الرواة ٢/٣٤٦ ، ونشأة النحو ص ٦٢ .

الجرى مجرى الجزم والإسكان الغاء ، والروم الحركة خط بين يدي
الحرف ، والتضعيف الشين .

الإشمام قولك : هذا خالد ، وهذا فرج ، وهو يجعل . وأما
الذى أجرى مجرى الإسكان والجزم فقولك : مخلد ، وخالد ، وهو
يجعل .

وأما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا : هذا عمر ، وهذا
أحمد ، فكانه يريد رفع لسانه ، حدثنا بذلك عن العرب الخليل
وأبو الخطاب « (١٧) » .

فعند الوقف بالروم يكاد أن يكون الحرف متحركا ، إلا أن حركته
تضعيفاً يذهب معظم صوتها ، ويسمى كل قريب بصوت خفى .

قال الشاطبي :

ورومك إسماع المحرك واقفا بصوت خفى كل دان تتولا

فإن جاء في بعض الحروف ما يتبعه صوت ، وهو مع ذلك ساكن ،
فلا نحكم عليه بجواز الروم أو الإشمام ، قال ابن جنى (١٨) : « غمان
قلت : فقد نجد من الحروف ما يتبعه في الوقف صوت ، وهو مع ذلك
ساكن ، وهو الفاء والشاء والسين والصاد ، ونحو ذلك ، تقول في
الوقف : اف ، اث ، اس ، اص . »

(١٧) الكتاب ١٦٦/٤ ، وانظر شرح التصريح ٣٤٠/٢ .

(١٨) عثمان بن جنى أبو الفتح النحوى ، من أحنق أهل الأدب ،
وعلمهم بالنحو والتصريف وعلمه بالتصريف أقوى وأكمل من علمه بالنحو
عنه سنة ٣٩٢ هـ ، بغية الوعاة ١٣٢/٢ .

قيل : هذا القدر من الصوت إنما هو متمم للحرف وموقوف له في
الوقف ، فإذا وصلت ذهب أو كاد ، وإنما لحقه في الوقف لأن الوقف
يضعف الحرف ، ألا تراك تحتاج إلى بيانه فيه بالهاء ، نحو : واغلاماه ،
ووازيداه ، وواغلامهوه . وواغلاميهه ، وذلك أنك لما أردت تمكين
الصوت وتوثيقه أيتمد ويقوى في أسمع ، وكان الوقف يضعف الحرف
ألحقت الهاء ليقع الحرف قبلها خشوا ، فيبين ولا يخفى « (١٩) » .

ثانيا : الإشمام :

وهو إتيانك بضم الشفتين بعد سكن الحرف أصلا من غير
صوت ، ولا يدرك معرفة ذلك الأعمى لأنه رؤية العين لا غير إذ هو
إيماء بالعضو إلى الحركة (٢٠) .

قال أبو علي الفارسي (٢١) : « وذلك أن الإشمام إنما هو تحريك
الشفتين يراه البصير دون الأعمى فيستدل بذلك على إرادة الفاعل لذلك

(١٩) الخصائص ٣٣٠٢ .

(٢٠) انظر التيسير ص ٥٩ ، والكشاف ١٢٢/١ ، وتوضيح المقاصد

والمسالك ١٦٧/٥ ، وابن يعيش ٦٧/٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب

٢٧٥/٢ وشرح الأشموني ٢٠٩/٤ .

(٢١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان

الامام أبو علي الفارسي ، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان ، ومن

تصانيفه : الحجة ، والتذكرة وتعليقه على كتاب سيبويه وغيرها . مات

سنة ٣٧٧ . طبقات النحويين ص ١٨٥ .

الضم ، وليس هذا في الكسر لأنه لا فائدة فيه تبصير ولا لأعلى
 من حيث لا يظهر للرائي (٢٢) •
 قال الإمام الشاطبي :
 والإشمام إطباق الشفاه بعيد ما
 يسكن لا صوت هناك فيصحلا (٢٣)
 أراد أن تجعل شفتيك على صورتها إذا نطقت بالضممة • الخليل
 : والمستجاب : ليدان

فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين
 ما يلزمه التحريك في الوصل ، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال •
 وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدا إلا عند
 ساكن ، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال لأنه
 وافقه في هذا الموضع • وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى
 ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما يلزمه إسكان على كل حال • وأن
 يعاموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال (٢٤) •

(٢٢) الحجة ١/١٥٩ •
 (٢٣) صخل صوته بكسر العاء يصححل بفتحها إذا صار أبع إذا
 كانت فيه بحوحة لا يرتفع الصوت معها • اللسان (صحل) ١١/٣٧٧ •

الفرق من

الروم والإشمام

استعملت العرب الروم والإشمام في الوقف لتبيين الحركة كيف
 كانت في الأصل والروم أظهر للحركة من أصل الإشمام ، لأن الروم
 يسمع ويرى ، والإشمام يرى ولا يسمع ، فمن رام الحركة أتى بدليل
 قوى على أصل حركة الكلمة في الوصل ، ومن أشم الحركة أتى بدليل
 ضعيف على أصل الحركة في الكلمة ، وتلك الحركة في الإشمام بحسبها
 البصير فقط •

جاء في الكتاب : (فأما الذين أشموا فأرادوا أن يفرقوا بين
 ما يلزمه التحريك في الوصل ، وبين ما يلزمه الإسكان على كل حال •
 وأما الذين لم يشموا فقد علموا أنهم لا يقفون أبدا إلا عند
 ساكن ، فلما سكن في الوقف جعلوه بمنزلة ما يسكن على كل حال لأنه
 وافقه في هذا الموضع • وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى
 ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما يلزمه إسكان على كل حال • وأن
 يعاموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال (٢٤) •

(٢٤) الكتاب ٤/١٦٨ •

مواضع

الروم والإسقام

أولا : الروم :

يتعلق الروم في الحركات كلها ، فيكون في المرسوم ، وفي
المصرور بالكسرة وبالفتحة وفي المنصوب غير المنون ، ويحتاج في
المنصوب والمفتوح إلى رفاضة لخرة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة ،
وذلك اختلف في جوازه :

مذهب جمهور النحويين جواز الروم فيما آخره فتحة ، تقول :
رأيت الرجل ، ورأيت أحمد كما يجرز على قلة روم المفتوح المنون
(لغة ربيعة) نحو خالد ، ورجلا قال سيبويه : (وأما كان في موضع
نصب أو جر فإك تروم فيه الحركة وتضاعف وتعمل فيه ما تفعل
بالمجرم على كل حال ، وهو أكثر في كلامهم) (٢٥) .

وذهب الفراء (٢٦) إلى عدم جواز الروم في المفتوح ، لأن الفتحة
لا جز . له لخته وجزؤه كة ، وأكثر القراء على اختيار قوله (٢٧) .

(٢٥) الكتاب ١٧١/٤ .

(٢٦) يحيى بن زياد بن عبد الله أبو زكريا ، لقب بالفراء لأنه كان
يفرى الكلام ، ولد بالكوفة من أصل فارسي ، وتلقى عن الكسائي وغيره
صنف : معاني القرآن ، اللغات المصادر في القرآن ، وغير ذلك . مات
سنة ٢٠٧ طبعات الفراء ٣٧١/٢ .

(٢٧) أوضح المسالك ٣٣٥/٤ ، وانظر شرح شافية ابن الحاجب

٢٧٥/٣ .

جاء في « معجم الهوامع » : (وأما النحويون فمذهب الجمهور
جوازه في الفتحة ، قال الأستاذ أبو الحسن بن علي بن أحمد بن خلف
الأنصاري عرف بابن الباذش (٢٨) .

زعم أبو حاتم (٢٩) أن الروم لا يكون في المنصوب لخته ،
والناس على خلافه ، لأن الروم لا يرفع حكمه حكم السكون لما فيه
من جرى بعض الحركة في الوقف فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره .

وأما المنصوب المنون فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه
يقف بالإسكان والروم (٣٠) .

قال أبو حيان (٣١) : (ومذهب الجمهور جوازه في الفتحة ، وقال
أبو الحسن بن الباذش زعم أبو حاتم أن الروم لا يكون في المنصوب
لخته ، والناس على خلافه) (٣٢) .

(٢٨) انظر ترجمته في بغية الوعاة ١٤٢/٢ .

(٢٩) سهل بن محمد بن عثمان بن القاسم أبو حاتم السجستاني ،
من ساكني البصرة ، كان اماما في علوم القرآن واللغة والشعر . صنف :
اعراب القرآن . المتصور والممدود - القراءات وغيرها . اختلف في علم
وفاته . بغية ٦٠٦/١ .

(٣٠) معجم الهوامع ٣٩١/٣ .

(٣١) تميم الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن
حيان الفرناطي الأندلسي اشتهر بلقب أبي حيان ، رحل إلى المغرب وجر
واستوطن القاهرة مات سنة ٧٤٥ هـ ، بغية الوعاة ٢٨٠/١ ، ونشأة
النحو ص ٢٠٥ .

(٣٢) ارتشاف الضرب ٣٩٧/١ .

قال الإمام الشاطبي :

وفعلهما في الضم والرفع وأردم
ورومك عند الكسر والجر وصلًا

ولم يره في الفتح والنصب قارئاً

وعند إمام النحو في الكل أعمالاً

أى لا روم عند القراء في المفتوح (المبنى) و المنصوب (العرب)

لغة الفتحة فإذا خرج بعضها خرج سائرهما لأنها لا تقبل التبعية كما

تقبله الضمة والكسرة لما فيهما من الثقل ، ولأن المنصوب المنون

لما تبين فيه الفتحة لإبدال التنوين فيه ألفاً لم يرم الباقي ، لأنه

لا يبقى ذاك على التقريب من لفظه (٣٣) .

وهما سبق يتضح لنا أن مذهب جمهور النحاة يجوز عندهم الروم

في الفتحة كما يجوز في غيرها من الحركات .

ومنع القراء الروم في الفتحة ، واختار القراء قوله ، ووافقهم

أبو حاتم على المنع .

ثانياً : الإشمام :

الإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم عند النحويين ،

كإشمام الدال في (نعبد) الضمة بعد إسكان الدال ، لأن الإشمام

(٣٣) انظر ابراز المعاني من حرز الأمانى ، لأبى شامة الدمشقى ،

ص ٢٦٧ ط الحلبي .

لا يكون إلا في حرف ساكن ، ونحو إشمام النون الأولى من قوله

تعالى : « ما لك لا تأمنا » (٣٤) ، وهى ساكنة ، لأن أول المدغم لا يكون

إلا ساكناً .

قال أبو على الفارسي : (فأشموا النون المدغمة لأنها كانت مرفوعة

ليداوا بالإشمام على الرفع التي كانت في الحرف) (٣٥) .

ولا يتحقق الإشمام في الكسرة والفتحة ، لأن الفتحة من الحلق ،

والكسرة من وسط الفم ، ولا تمكن الإشارة لموضعها ، فلا إشمام في

النصب والجر ، لأنه لا آلة له بخلاف الروم .

قال سييويه : (وإما الإشمام فلا يس إليه سبيل ، وإنما كان ذا في

الرفع لأن الضمة من الواو ، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أى موضع

من الحرف شئت ثم تضم شفثيك كتتحريك بعض جسدك ، وإشمامك في

الرفع لأرؤية وليس بصوت للأذن ، ألا ترى أنك لو قلت هذا معن

فأشمتت كانت عند الأعمى بمنزلة إذا لم تشمم ، فأبك تقدر على أن

تضع لسانك موضع الحرف قبل تجزئة الصوت ثم تضم شفثيك ،

ولا تقدر على أن تفعل ذلك ثم تحرك موضع الألف والياء .

فالنصب والجر لا يوافقان الرفع في الإشمام ، وهو قول العرب

ويونس والخليل) (٣٦) .

(٣٤) سورة يوسف من الآية ١١ .

(٣٥) العجوة ١ / ١٥٩ .

(٣٦) الكتاب ٤ / ١٧١ - ١٧٢ .

وليس بصحيح ما نسب إلى الكوفيين تجويز الإشمام في المجزور والمكسور .

قال الرضى : (والظاهر أنه وهم لم يجوزه أحد من النحاة إلا في المرفوع والمضموم) (٣٧) .

وحكى أبو حاتم جواز الإشمام في المجزور عند بعض القراء مما جعل أبا بكر بن مجاهد (٣٨) يفسر الإشمام عند القراء بغير مقصود الإشمام عند النحاة .

قال أبو علي الفارسي : (ولعل أبا بكر ظن أن القراء ليس يعنون بالإشمام ما يعنى به النحويون في أنه تهيئة العضو للصوت وهم به ، وليس بخروج إلى اللفظ ، والذي أحسب أنه من أجه ظن ذلك حكايته عن أبي حاتم أنه أراد أبو عمرو ونافع الإخفاء فلذلك أشمما الضم والكسر (٣٩) ، والإشمام إنما يكون عند النحويين في الضم ، فأما الكسر فلا إشمام فيه ، وذلك أن الإشمام إنما هو تحريك الشفتين يراه البصير دون الأعمى فيستدل بذلك على إرادة الفاعل لذلك الضم ، وليس هذا في الكسر لأنه لا فائدة فيه لبصير ولا للأعمى

(٣٧) شرح الرضى لشافية ابن الحاجب ٢/٢٧٦ .

(٣٨) أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي ، ولد ببغداد سنة ٢٤٥هـ وتوفى بها سنة ٣٢٤هـ . صنف كتاب السبعة في القراءات .

(٣٩) الحجة ١/١٢٣ .

من حيث لا يظهر للرائي ، فلما رأى أبا حاتم حكى ذلك في الجركم بصكاه في الضم قدر أنهم يعنون به الحركة دون ما يعنى به النحويون (٤٠) .

قال المراد (٤١) : « وقد روى الإشمام عن بعض القراء في الجر ، وهو محمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما » (٤٢) .

(٤٠) الحجة ١/١٥٩ .

(٤١) الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي . المصري المولد .

صنف : شرح التسهيل وشرح المنصل ، وشرح الألفية ، وغيرها ، وكان تقياً صالحاً مات سنة ٧٤٩هـ بغية الزعارة ١/٥١٧ .

(٤٢) توضيح المقاصد والمسالك ٥/١٦٧ .

الإشمام والروم
عند الكوفيين

اختلفت الترجمة للروم والإشمام عند الكوفيين ، فيعتبرون عن
الروم الذي يسمع بالإشمام ، وعند الإشمام الذي لا يسمع بالروم ،
ونسب هذا إلى ابن كيسان (٤٣) ومن وافقه من الكوفيين (٤٤) .

قال مكي (٤٥) : (فكأن الروم عندهم من قواك : رمت فعل كذا
وأنت لم تفعله ، والإشمام من قولك : شممت كذا إذا وجدت ريحه ،
فلذلك سموا ما يسمع بالإشمام وما لا يسمع بالروم) (٤٦) .

والحقيقة أن الروم يخالف الإشمام ، فالروم يسمع ويرى ،
والإشمام لا يدركه إلا البصير .

(٤٣) محمد بن أحمد إبراهيم بن كيسان ، كان يميل إلى المذهب
البحري ، صنف : المذهب في النحو اللامات ، البرهان ، وغيرها مات
سنة ٢٩٦ هـ ، بغية الوعاة ١٨/١ .

(٤٤) إبراز المعاني من حرز الأمان ص ٢٦٨ .

(٤٥) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي ، ولد بمدينة القيروان
صنف : المشكل في أعراب القرآن ، والكشف عن وجوه القراءات السبع
مات سنة ٤٣٧ هـ ، بغية الوعاة ٢/٢٩٨ .

(٤٦) الكشف ١/١٢٢ .

قال ابن هشام (٤٧) : « وبعض الكوفيين يسمي الروم إشماما ،
والتحقيق خلافه فإن الروم غيبه مع حركة الشفة صوت يكاد الحرف
يكون به متحركا فيدركه الأعمى والبصير ، بخلاف الإشمام فإنما يدركه
البصير دون الأعمى » (٤٨) .

(٤٧) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري
تخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم ، من أشهر مؤلفاته : مغني اللبيب
مات سنة ٧٦١ هـ ، بغية الوعاة ٢/٦٨ .

(٤٨) شرح التصريح ٢/٣٤١ ، وانظر ابن يعيش ٩/٦٧ ، وشرح
الأشمونى ٤/٢١٠ .

الإشمام والروم

في المدغم

لما كان الإشمام ليس بصوت يسمع جاز مع الإدغام لأنه لا يفصل بين المدغم والمدغم فيه ، وإنما هو تهيئة العضو لإخراج الصوت الذي هو الضم ليدل عليه وليس بخارج إلى اللفظ .

ومن ثم امتنع الروم مع الإدغام لوجود فاصل بين المدغم والمدغم فيه ، وهو الصوت الحاجز الناشئ عن الروم .

وقرأ الجمهور بالإشمام والإدغام في قوله تعالى : « مالك لا تأمنا » (٤٩) ، فأشموا النون الأولى المدغمة الضم ، لأنها كانت في الأصل مرفوعة ، فلما تحقق الإشمام في الحرف دل على الحركة التي كانت فيه .

قال ابن الجزري (٥٠) : « (مالك لا تأمنا) في يوسف أجمعوا على إدغامه ، واختلفوا في اللفظ به ، فقرأ أبو جعفر بإدغامه محضاً من غير إشارة بل يلفظ بالنون مفتوحة مشددة ، وقرأ الباقيون بالإشارة ، واختلفوا فيها فبعضهم يجعلها روما ، فتكون حينئذ إخفاء ، ولا يتم معها الإدغام الصحيح كما قدمنا في أدغام أبي عمرو (٥١) ، وبعضهم

(٤٩) سورة يوسف من الآية ١١ .

(٥٠) محمد بن محمد بن علي بن يوسف الجزري ، ولد بدمشق ،

صنف : كتاب النشر في القراءات العشر ، والطبقات الكبرى ، والطبقات

الصغرى وغيرها ، مات سنة ٨٣٣ هـ .

(٥١) النشر ١/٢٩٦ .

يجعلها إشماماً فيشير إلى ضم النون بعد الإدغام ، فيصح معه حينئذ الإدغام كما تقدم » (٥٢) .

قال الإمام الشاطبي :

وتأمننا لكل يخفى مفصلاً

وآدغم مع إشمامه البعض عنهم

حكى أبو عمرو هنا ثلاثة أوجه (٥٣) :

١ - إدغام إحدى النونين في الأخرى إدغاما محضاً بغير إشمام .

٢ - إدغام مع الإشمام .

٣ - إخفاء لا إدغام .

ولم يشر الشاطبي في نظمه إلا إلى وجهين : الإخفاء ، والإدغام مع الإشمام وما صاحب « التيسير » إلى الإخفاء ، فقال : « وكهم قرأ « مالك لا تأمنا » بإدغام النون الأولى هي الثانية ، وإشمامها الضم ، وحقيقة الإشمام في ذلك أن يشار بالحركة إلى النون لا بالعضو إليها فيكون ذلك إخفاء لا إدغاما صحيحاً ، لأن الحركة لا تسكن رأساً بل يضعف الصوت بها فيفصل بين المدغم والمدغم فيه لذلك ، وهذا قول عامة أئمتنا ، وهو الصواب لتأكيد دلالاته ووضوحه في القياس » (٥٤) .

(٥٢) النشر ١/٣٠٣ .

(٥٣) النشر ١/٢٩٦ .

(٥٤) التيسير ص ١٢٧ .

والإدغام مع الإشمام أجازة القراء والنحاة .

قال ابن مجاهد : « كلهم قرأ « تأمنا » بفتح الميم وإدغام النون الأولى في الثانية ، والإشارة إلى إعراب النون المدغمة بالضم اتفاق » (٥٥) .

ووجه الإشمام في المدغم يبين الفرق بين إدغام المتحرك وإدغام الساكن . وجاز الإشمام في المدغم على الرغم من عدم جواز الوقوف على الحرف المدغم لأنه أصبح بمنزلة الحرف الموقوف عليه من حيث أن الساكن يجمعهما ، فأول المدغم ساكن ، والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن عند الوقف على آخر الكلمة .

قال ابن الجزري : (ومما يدل على صحة ذلك أن الحرف المسكن للإدغام يشبه المسكن الموقوف من حيث إن ساكن كل منهما عارض له ، واذلك أجرى فيه المد وضده الحاربان في سكون الوقف » .

والإشارة إلى الحرف المدغم سواء أدغم في مثله أو مقاربة اختلفت أدية الأداء في المراد بهذه الإشارة على النحو التالي :

١ - حمل ابن مجاهد ذلك على الروم ، مستدلا بما ذهب إليه أبو عمرو من جواز الإشمام في الحرف الأول المدغم في حالة الرفع والجر دون النصب مما يدل على أنه روما ، وأحسب أن هذه التسمية مجازاة للكوفيين في تسمية الإشمام روما .

٢ - مذهب البصريين حملوه على الإشمام .

٣ - مذهب الجمهور الحمل على الروم والإشمام معا (٥٦) .

قال صاحب (التيسير) : « واعلم أن اليزيدي حكى عن أبي عمرو أنه كان إذا أدغم الحرف من الأولين في مثله أو مقاربه ، وسواء سكن ما قبله أو تحرك ، وكان مخفوضا أو مرفوعا أشار إلى حركته تلك دلالة عليها ، والإشارة تكون روما وإشماما والروم أكد لما فيه من البيان عن كيفية الحركة ، غير أن الإدغام الصحيح يمتنع معه ويصح مع الإشمام » (٥٧) .

ورجح ابن الجزري ما ذهب إليه أبو عمرو الداني فقال : (وهذا أقرب إلى معنى الإشارة لأنه أعم في اللفظ ، وأصوب في العبارة ، وتشهد القراءتان الصحيحتان المجمع عليهما من السبعة وغيرهم في (تأمنا) في سورة يوسف ، (هو الإدغام الكبير) (٥٨) .

لكن جواز الروم والإشمام في الحروف المدغمة في مثله ، أو فيما تقارب مخرجها ليس على إطلاقه ، فهناك صور يمتنع فيها الروم والإشمام مع المدغم :

الصورة الأولى : إدغام البناء في مثله نحر : (نصب برصتنا من نشاء) (٥٩) .

(٥٦) الشرح ١/٢٩٦ .

(٥٧) التيسير ص ٢٨ .

(٥٨) الشرح ١/٢٩٦ .

(٥٩) سورة يوسف من الآية ٥٦ .

(٥٥) السبعة ص ٣٤٥ .

الصورة الثانية : إدغام الباء في الميم ، نحو قوله تعالى : « يعذب
من يشاء » (٦٠) .

الصورة الثالثة : إدغام الميم في مثلها ، نحو قوله تعالى : « ويعلم
ما في البر والبحر » (٦١) .

الصورة الرابعة : إدغام الميم في الباء ، نحو قوله تعالى : « والله
أعلم بما كانوا يكتمون » (٦٢) .

قال الإمام الشاطبي :

واشتم ورم في غير باء وميمها مع الباء أو ميم وكن متأملا

والسبب في عدم تحقق الروم والإشمام في هذه الصور ، لأن
الإشارة بالشفقتين والباء والميم من حروف الشفة ، والإشارة غير النطق
بالحرف فيتعذر فعلهما معا في الإدغام لأنه وصل .

قال أبو عمرو الداني : (وكذلك لا يشير إلى الحركة في الميم إذا
لقيت مثلها ، أو باء وفي الباء إذا لقيت مثله ، أو ميم بأى حركة تحرك
ذلك ، لأن الإشارة تتعذر في ذلك من أجل انطباق الشفتين) (٦٣) .

(٦٠) سورة العنكبوت من الآية ٢١ .

(٦١) سورة الأنعام من الآية ٥٩ .

(٦٢) سورة المائدة من الآية ٦١ .

(٦٣) التيسير ص ٢٩ - ٣٠ في تفسير قوله تعالى (٦٠)

الوقوف بالروم والإشمام

على الهمز المتطرف

إذا وقعت الهمزة طرفا فليس ثمة مانع من جريان الروم والإشمام ،
لأن الروم والإشمام من خصائص الأطراف ، ويتحقق الروم والإشمام
في كل همز متطرف قبله ساكن غير الألف ، ويندرج تحت هذا فرعان :

الأول : ما ألقى فيه حركة الهمزة على الساكن نحو : دفء ،
وجزاء ، وملء في قوله تعالى : « لكم فيها دفء » (٦٤) ، وقوله : « لكل
باب منهم جزء مقسوم » (٦٥) ، وقوله : « فلن يقبل من أحدهم ملء
الأرض ذهبا » (٦٦) ، فيجوز عند حمزة (٦٧) وهشام (٦٨) الوقف
بالإسكان ، وإن شئت بالروم والإشمام ، لأن الحركة تدل على الهمزة
المخففة ، وهي مقدرة مع ما قبلها منوية مراده (٦٩) .

(٦٤) سورة النحل من الآية ٥ .

(٦٥) سورة الحجر من الآية ٤٤ .

(٦٦) سورة آل عمران من الآية ٩١ .

(٦٧) حمزة بن حبيب بن عمارة بن اسماعيل ، أحد القراء السبعة ،

ولد سنة ٨٠ هـ وأدرك الصحابة ، ومات سنة ١٥٦ هـ ، طبقات القراء ١/٢٥٤

(٦٨) هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة أبو الوليد السلي ، أعم

أهل دمشق ومقرنهم ومحدثهم ومفتيهم ، مات سنة ٢٤٥ هـ . طبقات القراء

٣٥٤/٢ .

(٦٩) الكشف ١/١٢٤ ، وانظر النشر ١/٤٦٣ .

وقبلهن حركات من جنسهن ، وضابطة : كل همز طرفه قبله متحرك
أو ألف ، نحو : الملاء وأواؤ ، والباريء فلا يدخله روم ولا إشماع لأن
الألف والواو والياء فيه كالف يخشى ، وياء يرمى ، وواو يخرز .

أما الهمزة المتطرفة المتحركة وقبلها حركة نحو : بدأ ، ويدي ،
أو تطرفت متحركة وقبلها ألف نحو : السماء ، والدعاء ، ويشاء فقد
اختلف القراء والنحاة في جواز الروم ومنعه :

١ - ذهب جمهور النحاة وأكثر القراء إلى ترك الروم في ذلك ،
ولم يجيزوا فيه سوى الإبدال بأن يبدل الهمز حرف مد وأين من
جنس حركة ما قبله ، فإن كان قبله ضمة أبدل واوا ، وإن كان قبله كسرة
أبدل ياء ، وإن كان قبله فتحة أبدل ألفا .

٢ - ذهب أبو عمرو الداني والشاطبي وبعض النحاة إلى جواز
الروم في ذلك ، وأنكر هذا جمهور النحاة ، وجعلوه مما انفرد به
القراء (٧٣) ، وبأروم قرأ حمزة ، يجعل الهمزة في جميع ذلك بين بين ،
أي بينهما وبين الحرف المجانس لحركتها ، ولا يتأني ذلك إلا مع روم
الحركة ، لأن الحركة الكاملة لا بوقف عليها ، ولأن الهمزة الساكنة
لا يتأني تسهيلها بين بين .

وضعف الشاطبي القول الأول ، قال ابن الجزري : (وقد ضعف
هذا القول أبو القاسم الشاطبي ومن تبعه وعدوه شاذاً ، والصواب

والثاني : ما أبدل الهمز فيه حرفاً وأدغم فيه ما قبله ، نحو :
« ثلاثة قروء » (٧٠) ، ونحو قوله تعالى : « إن الله يرى من المشركين
ورسوله » (٧١) .

قال أبو عمرو الداني : (فإذا سكن ما قبل الهمزة وسهلاها ألقيا
حركتها على ذلك الساكن ، وأسقطها إن كان ذلك الساكن أصلياً غير ألف
نحو قوله تعالى : « المرء » و « داء » و « الخبء » و « شيء »
و « سوء » و « عن سوء » و « سئ » و « جئ » و « المسئ »
و « يئ » وشبهه ، فإن كان الساكن زائداً للمد ، وكان ياء أو واوا
أبدلاً لهمزة مع اياء ياء ، ومع الواو واوا وأدغما ما قبلها فبيها نحو
قوله تعالى : « برئ » و « النسيء » و « ثلاثة قروء » وشبهه) (٧٢) .

قال الإمام الشاطبي :

واشتمهم ورم فيما سوى متبدل

بها حرف مد واعرف الباب محفلاً

وما واو أصلى تسكن قبله

أو اليا فعن بعض بالإدغام حملاً

وأما ما يبدل طرفه بالهمز حرف مد ولين ألفا أو واوا أو ياء ساكن

صحة الوجهين جميعا ، فقد ذكر النص على الروم كذلك الحافظ أبو عمرو
عن خلف عن سليم عن حمزة (٧٤) .

قال الإمام الشاطبي :

وما قبله التحريك أو ألف محر
ومن لم يرم واعتد محضا سكونه
كما فالبعض بالروم سـهـلا
وألحق مفتوحا فقد شذ هوغلا

أراد : ومن ترك الروم في هذا الموضع الذي ذكرنا ، ونفى
الروم ، وألحق المضموم والمكسور بالافتوح فقد شذ رأيه هوغلا في
الشذوذ .

ولعلماء الأداء مذاهب في هذا الوجه الذي روي عن حمزة :

١ - رد هذا الوجه وعدم العمل به ، لأن الهمزة إذا سهلت بين
بين قربت من الساكن فلا يدخلها الروم ، كما لم يرم الساكن ، واقتصر
في ذلك على البذل .

٢ - قبول هذا الوجه ، ويعمل الروم في مثل هذا عملا بعموم
ما روي من ذلك في الحركات الثلاث . وإن كانت الهمزة المسهولة بين بين
وقربت من الساكن فإنها تقوم مقام المتحرك ، وإذا كان الهمز بزنة
المتحرك جاز رومه .

٣ - قبول ذلك في الضم والكسر ، دون الافتح ، وهو المختار .

وكذلك جاز الروم في كلمة « هؤلاء » - آخرها همزة قبلها ألف -

للروم الكسرة هنا قال مكي : « فإن وقفت على « هؤلاء » في قراءة من
لحقق الهمزة (٧٥) ، وقفت بالروم لأن الذي حركت الهمزة من أجله .
لالتقاء الساكنين لم يذهب من الكلمة ولا فارقها وهو الألف التي قبل
الهمزة فصارت الكسرة لازمة ، فيوجب فيها جواز الروم ، وكذلك تقف
عليه في قراءة حمزة وهشام على همزة بين بين في حال الروم للحركة ،
لأنها همزة مكسورة قبلها ألف » (٧٦) .

الروم والإشمام

في الفعل الأجوف المبني للمفعول

ذكر كثير من النحاة وقوع الإشمام في المتحرك نحو : قيل ،
وغيض ، ولم يرتض مكي هذه التسمية قال : « فإن وقعت الترجمة
بالإشمام في المتحرك فهو في الحقيقة روم ، لأنه لا يسمع نحو
ترجمتهم الإشمام في (سيئت - وقيل) وشبهه هذا إشمام يسمع
فهو كالروم ، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين ، لأنهم يترجمون عن
الإشمام الذي لا يسمع بالروم ، ويترجمون عن الروم الذي يسمع
بالإشمام الذي لا يسمع » (٧٧) .

واقراءة بالإشمام في قيل وغيض من قوله تعالى : « قبل يا أرض
أبلى ما لك ويا سماء اقلعي وغيض الماء » (٧٨) ، منسوبة للكسائي
وهشام (٧٩) .

وقد ذكر المرادى كيفية اللفظ بهذا الإشمام ، فقال : « فإن قلت :
ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام ؟ قلت : ظاهر كلام كثير من النحويين
والقراء أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مترجة من حركتين ضمة
وكسرة على سبيل الشيوخ .

(٧٧) الكشف ١/١٢٢ .

(٧٨) سورة هود من الآية ٤٤ .

(٧٩) الكشف ، مكي القيسي ١/٢٢٩ ، وانظر الحجة ١/٢٥٥ .

والأنساب والنظائر ٢/٣٨ .

والأقرب ما صوره بعض متأخرين ، فقال : كيفية اللفظ أن يلفظ
على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرزا لا شيوخا ، جزء
الضمة مقدم ، وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر ، ومن ثم
تمحضت الياء ، وهذه اللغة ، أعني : لغة الإشمام فصحة تلي لغة
الكسر في الفضلة « (٨٠) .

وأخوات (قيل) خمسة أفعال : (غيض - وحيل - وسق -
وسىء - وجيء) وفي هذه الأفعال قرأ بعض القراء بالكسر الخالص .
فقرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة بكسر أوائل هذه الأفعال .
وقرأ الكسائي قيل وأخواتها بضم أول ذلك كله .

وكان نافع يضم (سىء - وسيئت) ويكسر ما بقي ، وكان
ابن عامر يضم أول (سىء - وسيق - وسيئت - وحيل) وبكسر :
غيض - وجيء (٨١) .

وحجة من قرأ بالإشمام أنه الأصل في أوائل هذه الأفعال أن
تكون مضمومة ، لأنها أفعال لم يسم فاعلها ، منها أربعة أصل الثاني
منها واو وهي (سىء - وسيق - وحيل - وقيل) ومنها فاعلان
أصل الثاني منها ياء وهما : (غيض - وجيء) وأصلها : سىء ،
وقول - وحول ، وسوق ، وغيض ، وجيء ، ثم أقيت حركة الحرف
الثاني منها على الأول فانكسر ، وحذفت ضمته ، وسكن الثاني منها ،
ورجعت الواو إلى الياء لانكسار ما قبلها وسكونها .

(٨٠) توضيح المقاصد والمسالك ٢/٢٥ .

(٨١) الحجة ١/٢٥٥ .

فمن أشم أوائلها الضم أراد أن يبين أن أصل أوائلها الضم ، ومن شأن العرب في كثير من كلامها المحافظة على بقاء ما يدل على الأصول ، وأيضا فإنها أفعال بنيت للمفعول . فمن أشم أراد أن يبقى في الفعل ما يدل على أنه مبنى للمفعول لا الفاعل .

قال مكي : « وعلة من كسر أوائلها أنه أتى بها على ما وجب لها من الاعتلال ، كما أتى من لم يهل (رمى - وقضى) ونحوه بالألف والفتح على ما وجب لهما من الاعتلال » (٨٢) .

قال الإمام الشاطبي :

وقيل وغيض ثم جىء يشمها

لدى كسرها ضما رجال لتكملا

وحيل باشمام وسيق كما رسا

وسىء وسيئت كان راويه انبلا

أراد أن الكسائي وهشاما يشمان في الجميع - جمع الأفعال الستة المذكورة سابقا - وأن نافعاً يوافق في سىء - وسيئت ، وتعين للباقيين الكسر في الجميع .

وهذه الأفعال وردت في كتاب الله على النحو الآتي : قوله تعالى : « وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض » (٨٣) ، وقوله تعالى : « وإذا قيل لهم آمنوا » (٨٤) ، وقوله تعالى : « وقيل يا أرض ابلعي »

(٨٢) الكشف ١/٢٣٠ .

(٨٣) سورة البقرة من الآية ١١ .

(٨٤) سورة البقرة من الآية ٢٤ .

ماءك ويا سماء اقلعي وغيض الماء » (٨٥) ، وقوله تعالى : « وجىء بالنبيين » (٨٦) ، وقوله تعالى : « وجىء يومئذ بجهنم » (٨٧) ، وقوله تعالى : « وحيل بينهم وبين ما يشتهون » (٨٨) ، وقوله تعالى : « وسيق الذين كفروا » (٨٩) ، وقوله تعالى : « وسيق الذين اتقوا » (٩٠) ، وقوله تعالى : « وسىء بهم وضاق بهم ذرعا » (٩١) ، وقوله تعالى : « سىء بهم وضاق بهم ذرعا » (٩٢) ، وقوله تعالى : « وسيئت وجوه الذين كفروا » (٩٣) .

والقراءة في كل هذا بالكسر الخالص ثم الإشمام ، والقراءة بالكسر ، والإشمام لغتان فصيحتان ، لكن المعتل العين أقوى اللغات فيه كسر أوله ، يليه الإشمام .

قال ابن مالك : (ومن أشم الكسرة ضمة لم يغير الياء ، وهي واغمة إخلاص الكسر لغتان فصيحتان مقروء بهما) (٩٤) .

(٨٥) سورة هود من الآية ٤٤ .

(٨٦) سورة الزمر ٦٩ .

(٨٧) سورة الفجر من الآية (٢٣) .

(٨٨) سورة سبأ من الآية ٥٤ .

(٨٩) سورة التاور من الآية ٧٦ .

(٩٠) سورة الزمر من الآية ٧٢ .

(٩١) سورة هود من الآية ٧٧ .

(٩٢) سورة العنكبوت من الآية ٢٣ .

(٩٣) سورة الملك من الآية ٢٧ .

(٩٤) شرح التسهيل ١٢١/٢ . وانظر حاشية الصبان على شرح

الأشمونى ٦٢/٢ .

الإشمام

في الثلاثي المضعف المدغم

الأفصح في الفعل الثلاثي المضعف ضم أوله ، كما في قوله تعالى : « ردت إلينا » (١) ، وقوله عز وجل : « ولو ردوا » (٢) ، وقرأ علقمة (٣) ويحيى بن وثاب (٤) والأعمش (٥) : (ردت إلينا) و (لو ردوا) بالكسر (٦) ، أي : بنقل حركة الدال المدغمة إلى الراء بعد توهم خاؤها من حركتها ، وهذه لغة بني ضبة (٧) .

ويجوز الإشمام بين ضم الأول وكسره ، فتقول : رد - شد - إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضم ، لأن اللغة الفاشية الضم .

(١) سورة يوسف من الآية ٦٥ .

(٢) سورة الأنعام من الآية ١٨ .

(٣) علقمة بن قيس النخعي ، الفقيه الكبير ، خال إبراهيم النخعي ،

ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وعرض على ابن مسعود . توفي

سنة ٦٢ هـ . طبقات القراء ١/٥١٦ .

(٤) يحيى بن وثاب الأزدي الكوفي ، تابعي فقيه كبير ، ومن العباد

الأعلام ، روى عن ابن عمر وابن عباس . مات سنة ١٠٣ هـ . طبقات

القراء ٢/٣٨٠ .

(٥) سليمان بن مهران الأعمش ، أخذ القراءة عرضاً عن إبراهيم

النخعي ، بن حبيش وغيرهما . مات سنة ١٤٨ هـ . طبقات القراء ١/٣١٥

(٦) انظر المحتسب ١/٣٤٥ ، والبحر المحيط ٥/٣٢٣ ، والدر

المصون ٦/٥١٩ .

(٧) البحر المحيط ٥/٣٤٣ .

قال ابن مالك : (ومن العرب من يكسر فاء رد ونحوه بإخلاص
وإشمام) (٨) .

لكن اللغة الفاشية في الثلاثي المضعف الضم ، يليها الإشمام ، ثم إخلاص الكسر قال ابن جنى : (أما المضعف فأكثره عنهم ضم أوله : كشد ورد ، ثم يليه الإشمام وهو : شد ورد بين ضم الأول وكسره ، إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضمة لأن الأفشى في اللغة الضم ، والثالث : - وهو أقلها - شد ورد وحل وبل بإخلاص الكسرة) (٩) .

وقال ابن هشام : (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف ، وهو ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، نحو : شد ومد بضم الفاء وتشديد الدال فيهما ، وألحق قول بعض الكوفيين أن الكسر في الفاء جائز ، ونص سيبويه على اطراد ، فقال : واعلم أن لغة مطردة للعرب يجرى فيها (فعل) من المضارع الثلاثي مجرى (فعل) من المعتل فيكسر أوله ، يقال : رد كما يقال قبل ، نقله الموضح عنه في الحواشي ، ومن خطه نقات ، والكسر هو لغة بني ضبة وجوز ابن مالك الإشمام - أيضا - قال في التسهيل : وقد تشم فاء المدغم) (١٠) .

(٨) شرح التسهيل ٢/١٣٢ .

(٩) المحتسب ١/٣٤٥ .

(١٠) شرح التصريح ١/٢٩٥ .

فيما تقارب مخرجه

ويتحقق هذا في نحو كلمة (مصدر) • حيث جاور حرفه الصاد الدال ، والأول (الصاد) ساكن مهموس ، والثاني (الدال) متحرك مجهور ، فجاز إشمام الصاد لضعفها لفظ الزاي لقربها من الدال في صفة الجهر •

قال ابن جنى : « ومنه تقريب الحرف من الحرف ، نحو قولهم في مصدر : مزدر وفي التصدير : التزدير ، وعليه قول العرب في المثال : « لم يحرم من فزده » (٩٥) • أصله : فزد له • • • • • فصار تقديره : فصد له ، فلما سكنت الصاد غضعفت به ، وجاورت الصاد ، وهي مهموسة الدال وهي مجهورة قربت منها بأن أشبهت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر » (٩٦) •

ومن هذا القراءة بالإشمام في (الصراط ، وصراط) •

فقرأ خلف (٩٧) عن حمزة بإشمام الصاد صوت الزاي في جميع القرآن •

(٩٥) الفصيد : دم كان يجهل في فصد عرق البعير ، ثم يشوى ويطعمه الضيف في الأزمة ، يقال : من فصد له البعير فهو غير محروم ، ويقال : « من فصد له » بتسكين الصاد تخفيفاً ، ويقال : فزد له بالزاي يضرب في القناعة باليسير مجمع الأمثال ١١٣/٣ •

(٩٦) الخصائص ١٤٦/٢ •

(٩٧) خلف بن هشام أبو محمد الأسدي البغدادي ، أحد العشرة •

وأحد الرواة عن سليمان عن حمزة مات سنة ٢٢٩هـ • طبقات القراء ٢٧٢/١

وقرأ خلاد (٩٨) الأول من الفاتحة بإشمام الصاد الزاي ، وقرأ هي جميع ما بقى من القرآن بالصاد الخالصة •

وقرأ الباقيون بالصاد الخالصة في جميع القرآن (٩٩) •

قال الإمام الشاطبي :

بحيث أتى والصاد زايا أشمها

لدى خلف واشمم لخلاد الأولا

وحجة من قرأ بالإشمام أنه لما رأى الصاد فيها مخالفة للطاء

هي صفة « الجهر » أشم الصاد صوت الزاي • وذلك للجهر فيها ، فصار قبل الطاء حرف يشابهها في الإطباق وفي الجهر ، اللذين هما من صفة الطاء ، وحسن ذلك لأن الزاي من مخرج السين والصاد مؤاخية لها في الصغير (١٠٠) •

لكن القراءة بالصاد أولى لإجماع القراء عليها ، وبها خط المصنف •

ولقد اختار أبو علي الفارسي القراءة بالصاد ، فقال : (وأما القراءة بالمضارعة التي بين الزاي والصاد فعدلت عن القراءة بها ، لأنه

(٩٨) هو خلاد بن خالد ، ويقال : ابن خليل الكوفي ، ويكنى

أبا عيسى • روى القراءة عن أبي عيسى سليمان بن عيسى الحنفي الكوفي عن حمزة ، توفي بالكوفة سنة ٢٢٠هـ •

(٩٩) انظر الحجة ٣٧/١ ، والتيسير ص ١٨ ، والكشف ٣٤/١ •

والنشر ٢٧٢/١ •

(١٠٠) الكشف ٣٤/١ ، والقراءات وأثرها في علوم العربية ١٠٠/١

(٩ - جرجا)

تكلف حرف بين حرفين ، وذلك أصعب على اللسان ، لأنه إنما استعمل في هذا الحال فقط ، وليس هو بحرف يبنى عليه الكلم ، ولا هو من حروف المعجم ، ولست أدفع أنه من كلام الفصحاء من العرب ، إلا أن الصاد أفصح وأوسع وأكثر على ألسنتهم « (١٠١) » .

جاء في الكتاب : « وزعم هارون » (١٠٢) ، أنها قراءة الأعرج (١٠٣) وقراءة أهل مكة : « حتى يصدر الرعاء » (١٠٤) بين الصاد والزاي .

وإمام أن قوما من ربيعة يقولون : منهم اتبعوها الكسرة ، ولم يكن المسكن حاجزا حصينا عندهم ، وهذه لغة رديئة إذا فصلت بين الهاء والكسرة ما لزم الأصل ، لأنك قد تجرى على الأصل ولا حاجزا بينهما ، فإذا تراخت وكان بينهما حاجز لم تلتق المتشابهة ألا ترى أنك إذا حركت الصاد ، فقلت : صدق كان من يحقق الصاد أكثر ، لأن بينهما

(١٠١) الحجة ٣٨/١ .

(١٠٢) هارون بن موسى العتكي البصري الأزدي ، له قراءة معروفة ،

ثقة مقريء ، مات سنة ٢٠٠ هـ ، طبقات القراء ٣٤٨/٢ .

(١٠٣) عبد الرحمن بن هرمز ، تابعي جليل ، أخذ القراءة عن غير

واحد من الصعابة ، وأخذ عن نافع مات سنة ١١٧ هـ . طبقات القراء

٣٨١/٤ .

(١٠٤) النقص الآية ٢٣

حركة ، وإذا قال : مصادر فجعل بينهما حرفا ازداد التحقيق كثرة « (١٠٥) » .

فأراد سيبويه أن التحقيق للصاد يزداد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة .

فأراد سيبويه أن التحقيق للصاد يزداد كثرة إذا وقع الفصل بالحرف على التحقيق إذا وقع الفصل بحركة .

(٧٠١) « ... » : تابعي ثقة له قراءة معروفة .

(٨٠١) « ... » : تابعي ثقة له قراءة معروفة .

(٩٠١) « ... » : تابعي ثقة له قراءة معروفة .

(١٠٥) الكتاب ١٩٦/٤ .

الوقف بالروم

على الاسم المنقوص المنون

إذا وقع الاسم المنقوص في الجملة مرفوعاً أو مجروراً نحو :
جاءني قاض ، ونظرت إلى قاض فالأكثر حذف الياء ، لأن حذف التنوين
عارض ، فكأنه ثابت ، وتقديره أولى لئلا يعود الياء فيكون حال الوقف
ظاهر الثقل .

جاء في الكتاب : (هذا باب ما يحذف من أواخر الأسماء في
الوقف وهي الياءات ، وذلك قولك : هذا قاض ، وهذا غاز ، وهذا
عم ، تريد العمى اذهبوها في الوقف كما ذهبت في الوصل ، ولم
يريدوا أن تظهر في الوقف كما يظهر ما يثبت في الوصل ، فهذا الكلام
الجيد الأكثر) (١٠٦) .

ومن هذا قول الله عز وجل : « ومن فوقهم غواش » (١٠٧) ،
وقوله عز وجل : « ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام » (١٠٨) .
قال أبو عمرو الداني في (الجوار) : فيها محذوفة وهي
(الجوار في البحر) أثبتتها في الحاليين ابن كثير ، وأثبتها في الوصل
صافع وأبو عمرو (١٠٩) .

(١٠٦) الكتاب ٤/١٨٣ ، والكتاب ٣/٢١٠ .

(١٠٧) سورة الاعراف من الآية ٤١ .

(١٠٨) سورة الشورى من الآية ٣٢ .

(١٠٩) التيسير ص ١٩٥ .

والوقف على (غواش - وجوار) بالروم ، وهما مكسوران ،
والكسر أصل فيهما ، ودخل التنوين عليهما ، فلما كان الكسر أصلاً ،
ولم يكن لالتقاء الساكنين حسن الوقف على (غواش - وجوار)
بالروم ، وإن كان التنوين فيهما للعوض .

قال مكى : (فأما « غواش - وجوار » فأصلهما : غواشي
وجواري في الرفع وفي النصب لا يدخلها الخفض ولا التنوين ، لأنها
لا ينصرفان لأنه جمع ، ولأنه غاية الجمع ، ولأنه لا نظير له في الواحد ،
فلما سكنت الياء استثقلاً للضمة في حالة الرفع دخل التنوين عوضاً
من زوال ضمة الياء عن الياء ، والتنوين ساكن والياء ساكنة ، فحذفت
الياء لالتقاء الساكنين ، وصار التنوين تابعا للكسرة التي كانت قبل
الياء ، فالكسرة أصلية فيه ، فلذلك قلنا : إن الوقف عليه بالروم إذا
لا أصل للراء والشين في السكون) (١١٠) .

وليس العوض في (جوار و غواش) كالعوض في (يومئذ
وحينئذ) لأن السكون أصل فيهما . فإذا وقفت على : يومئذ
وقفت بالإسكان لأن الذي تحركت من أجله الذال ، وهو التنوين قد سقط
في الوقف .

(١١٠) الكشف ١/١٢٦ .

ما لا يدخله الروم ولا الإشمام

أولا : ميم الجمع

ميم الجمع هي التي تدل على الجمع نحووا : عليهم - إليهم - منهم .

قرأ ابن كثير (١١١) : (عليهمو غير المغضوب عليهمو ولا الضالين) (١١٢) و (على قلوبهمو وعلى سمعهمو وعلى أبصارهمو غشاوة) (١١٣) ونحوه بصلة ميم الجمع .

وكان نافع (١١٤) لا يعيب ضم الميم ، قال أبو علي الفارسي : (فهذا يدل على أن قراءته كانت بالإسكان ، قال أحمد بن موسى (١١٥) :

(١١١) عبد الله بن كثير الدارمي هولي عمرو بن عثمان الكتاني ، ويكنى بابا عبد ، وهو من التابعين ، توفى بمكة سنة ١٢٠هـ . طبقات القراء ٤٤٣/١ .

(١١٢) فاتحة الكتاب من الآية ٧ .

(١١٣) سورة البقرة من الآية

(١١٤) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم ، ويقال : أبو نعيم ، أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح ، أصله من أصبهان ، أخذ القراءة عرضا عن جماعة من تابعي المدينة مات سنة ١٦٩هـ . طبقات القراء ٣٣٠/٢ .

(١١٥) أبو بكر بن مجاهد ، وتقدمت ترجمته .

والذي قرأت به الإسكان (١١٦) ، وقال ورش (١١٧) : الهاء مكسورة ، والميم هوقوفة إلا أن تلقى الميم ألف أصلية ، فإذا لقينها ألف أصلية أخت في اللفظ واوا ، مثل قوله (١١٨) : « سواء عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم » (١١٩) .

وحجة من ضم الميم إذا لقيها ساكن بعد الهاء المكسورة أن يقال : إنني لما احتجت إلى الحركة رددت الحرف إلى أصله فضمته ، وتركت الهاء على كسرها ، لأنه لم تأت ضرورة تحوج ردها إلى الأصل ، ولأن الهاء إنما تبعت الباء ، لأنها شبهت بها ، ولم تتبعها الميم لبعدها منها ، قال أبو حاتم : وهي لغة فاشية بالحرم (١٢٠) .

وصلة ميم الجمع لا يدخلها الروم ولا الإشمام ، لأنها ساكنة وتحريكها في حال صلتها على مذهب من وصلها إنما كان لأجل الصلة ، ولهذا إذا وقف عليها ترك الصلة ، فيسكن الميم .

قال الرضي : « وأما ميم انجمع فالأكثر على إسكانه في الأصل ، نحو : عليكم وعليهم والروم والإشمام لا يكونان في الساكن ، وأما من

(١١٦) السبعة ص ١٠٩ .

(١١٧) هو عثمان بن سعيد أبو القاسم القرشي ، شيخ القراء المحققين ، انتهت إليه رئاسة الاقراء بالديار المصرية في زمانه ، وهو أشهر رواة الادم نافع ، توفى سنة ١٩٧هـ طبقات القراء ٥٠٢/١ .

(١١٨) سورة البقرة من الآية ٦ .

(١١٩) الحجة ٤٢/١ ، وانظر النشر ٢٧٣/١ والتيسير ص ١٩ .

(١٢٠) الحجة ٤٥/١ ، والسبعة لابن مجاهد ص ١١٠ .

تحركها في الوصل ، ووصلها بواو أو باء فإنما لم يرم ولم يشم أيضا ،
بعد حذف الواو والياء كما رام الكسرة في القاضى بعد حذف بائه ،
لأن تلك الكسرة قد تكون في آخر الكلمة في الوصل ، كقوله تعالى :
« يوم يدع الداع » (١٢١) ولم يأت عايكم وإيهم إذا وصلتها بهتحريك
بعدها متحرك الميمين محذوفى الصلة ، فكيف ترام أو تشم حركة لم تكن
آخرًا قط وأما نحو : عايكم الكتاب ، وإيهم الملائكة فإن آخر الكلمة فيها
الواو والياء المحذوفتان للساكنين فهو في حكم الثابت ، هذا إن قلنا
إنهما كانا قبل اتصالهما بالساكن عايكم وإيهم على ما هم قراءة
ابن كثير ، وإن قلنا : إنهما كانا قبل ذلك عايكم وإيهم — مسكون الميم
فيهما — فالكسر والضم إذن عارضان لأجل الساكنين والماض لا ترام
ولا يشم (١٢٢) .

وأجاز مكي الروم والإشمام في صلة ميم الجمع ، قال : (وأما
ميم الجمع فالتباس يوجب جواز الروم والإشمام فيها في الوقف على
قراءة من ضمها تغير التقاء الساكنين لأنها كسائر الحروف ، وقد سبوا
في جواز الروم في الحركات التي هي إاء اب ، أو هي بناء الساكنين لازم
نحو : يقول ، وقيل ، فميم الجمع كسائر الحروف المتحركة لازم فيها
ما يلزم في الحروف المتحركة بحركة إعراب ، أو بحركة بناء الساكنين
لازم ، وما عانت أن أحدا نص عليها بضم ولا إعراب غير أنهم أطلقوا
الروم والإشمام في كل مرفوع أو مخفوض أو مضموم ، ساكن قبله ،

أو مكسور لساكن قبله ، فالميم من جملة الحروف ممن كان مذهب فيها
الوصل والضم ، وجب عليه أن يروم أو يشم في الوقف ، وأيضا فإن
الروم والإشمام إذا دخلا الكلام ليبين بهما ما كانت حركة الحرف
الموقوف عليه في الوصل مضمومة ، ولو وقف عليها بالإسكان لم يعلم
هل كانت في الوصل ساكنة أو مضمومة ، ففي الروم والإشمام يبين
ما كانت حركة الميم عليه في الوصل ، وبين إن كانت ساكنة أو متحركة ،
وليس صلتهما بواو بمانع من الروم والإشمام فيها (١٢٣) .

ورد أبو عمرو الداني ما ذهب إليه مكي ، وقال : خالف في ذلك
الإجماع ، وأتى بخطأ من القول (١٢٤) .

(١٢٣) الكشف ١/١٢٨ .

(١٢٤) إبراز المعاني ص ٣٧٠ .

(١٢١) سورة القمر من الآية ٦ .

(١٢٢) شرح الشافية ٢/٤٧٨ ، والظر ابن يعقوب ٨٦/٩ .

ثانيا : هاء التانيث

اتفق القراء وانحاة في الوقف على هاء التانيث بلا روم ولا إشمام لأنه لم يكن على الهاء حركة فينبه عليها بالروم أو الإشمام ، إنما الحركة للتاء ، وانهاء بدل عنها ، وهي حرف ليس له إعراب ، وذلك نحو : شجرة ، ورحمة ، ونعمة .
أما إذا وقف على مثل هذه الكلمات بالتاء اتباعا لخط المصحف الشريف فيها كتب بالتاء فإنه يجوز الوقف عليه بالروم والإشمام ، لأن الحركة لازمة لاحرف ، ومن ثم جاز الروم والإشمام في التاء دون الهاء .

قال تعالى : « أهم يقسمون رحمت ربك » (١٢٥) ، وقوله عز وجل : « إن شجرت انزقوم » (١٢٦) ، وقوله : « فذكر فما أنت بنعمت ربك » (١٢٧) . فهذه الآيات رسمت في المصحف بالتاء فيدخلها الروم والإشمام (١٢٨) .

قال هكي : (اعلم أن الهاء حرف خفي ، فكأن حركة ما قبل الهاء على الهاء إذا كانت حركة الهاء مثل ما قبلها ، فإذا وقفت على هاء

- (١٢٥) سورة الزخرف من الآية ٢٢ .
- (١٢٦) سورة الدخان من الآية ٤٣ .
- (١٢٧) سورة الطور من الآية ٢٩ .
- (١٢٨) انظر النشر ١٢٩/٢ ، و١٧٠ ، انظر انظر النشر ١٢٩/٢

الكاتبة ، وهي مضمومة وقبلها ضمة أو واو ، وقفت بالإسكان لا غير .
إلا أن نقت على هاء التانيث بالتاء فيحسن الروم والإشمام (١٢٩) .

واتفق القراء على أن ما رسم في المصحف الشريف بالتاء يوقف عليه بالتاء ، ومن ثم يدخله الروم والإشمام ، ولم يخالف في هذا إلا البزي (١٣٠) في قوله تعالى : « هيهات هيهات لما تعرضون » (١٣١) حيث وقف على (هيهات) الثانية بالهاء ، والكسائي فيما ذكره من كسر التاء وقف عليها بالهاء (١٣٢) .

قال ابن جنى : « والذي حسن الوقوف عليها حتى نطق بالهاء فيها ما أذكره لك ، وهو أن « هيهات » جارية مجرى الفعل في اتصافها الفاعل ، فإذا قال : هيهات فكأنه قال : بعهد بعثكم ، بعد إنشازكم ، بعهد إخراجهكم ، فإذا وقف عليه أعلم أن فيه فاعلا مضمر ، وأن الكلمة قد استقلت باضمير الذي فيها ، وإذا وصلها بالأخرى أومهم

(١٢٩) الكشف ١٢٧/١ .

(١٣٠) أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي بزة ، المكي ، استاذ

محقق ، ضابط متقن في القراءة توفي سنة ٢٥٠ هـ . طبقات القراء

١١٩/١ .

(١٣١) سورة المؤمنون من الآية ٣٦ .

(١٣٢) المحتسب ٩٢/٢ ، وانظر الكشف ١٣١/١ ، والتبيين

٩٥٤/٢ ، والبحر المحيوط ٤٠٤/٦ .

حاجة الأولى إلى الآخرة فأذن بالوقوف عليها باستقلالها وغنائها عن
الأخرى من بعدها « (١٣٣) » .

لكن الأرجح انوقف بالتاء ، لأن التاء علامة التانيث ، ولما أغادت
هذه التاء الجمع والتانيث ، وأغنت عن علامة التانيث الملحقه بالواحد
أثبتت في الوقف ولم تبدل هاء ، وعاموا ما ألحق بالجمع معاملته لأدوم
لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره « (١٣٤) » .

قال ابن عتيق « (١٣٥) » : « وقال بعض العرب : يا أهل سورة البقرة ،
وعلى هذه اللغة كتبت في المصحف : « إن شجرت أزرقوم » « (١٣٦) » ،
« أم يقسمون رحمت ربك » « (١٣٧) » . قال الخضراوي « (١٣٨) » : وعلى
هذه اللغة تجرى عند بعضهم مجرى سائر الحروف ، فيجوز فيها
الإشمام واروم والتضعيف ، وإبدال التنوين من المنصوب أنفا ،
ولا يكون فيها النقل ، قال : وأكثرهم يسكنها لا غير « (١٣٩) » .

« (١٣٣) المحاسب ٩٢/٢ » .

« (١٣٤) انظر الخصائص ٢٩٩/٢ ، وشرح التصريح ٣٤٣/٢ » .

« (١٣٥) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن ،
الحلبي أصلا ، تلقى عن الجلال القزويني وأبي حيان ، وغيرهما ، توفي
سنة ٧٦٩ . نشأة النحر ص ٢١٨ » .

« (١٣٦) سورة الدخان من الآية ٤٣ » .

« (١٣٧) سورة الزخرف من الآية ٣٢ » .

الخضراء ، أخذ عن ابن خروف وغيره ، ألف الاقصاد بفوائد الايضاح
والاقتراح في تلخيص الايضاح ، وغيرهما توفي بتونس سنة ٦٤٦ هـ .

« (١٣٨) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى الخزرجي ، من الجزيرة

بيعية الوعامة ٢٦٧/١ ، ونشأة النحر ص ١٨١ » .
« (١٣٩) المساعد على تسهيل الفوائد ٤٢٣/٤ » .

ثالثا : الحركة العارضة

يتحرك الحرف بحركة عارضة إما للنقل ، أو لالتقاء الساكنين ،
فمما تحرك للنقل نحو قوله تعالى : « من إستبرق » « (١٤٠) » ، وقوله :
« فقد أوتى » « (١٤١) » ، وقوله : « قل أوحى » « (١٤٢) » .

ومما تحرك بحركة عارضة لالتقاء الساكنين نحو قوله تعالى :
« ولقد استهزى » « (١٤٣) » ، وقوله : « وأنذر الناس » « (١٤٤) » ، وقوله :
« اشتروا الضلالة » « (١٤٥) » . فكل حرف في الآيات السابقة تحرك بحركة
عارضة لا يوقف عليه بالروم ، أو الإشمام لأنه ليس هنا حركة
عارضة عارضة لا يوقف عليه بالروم ، أو الإشمام لأنه ليس هنا حركة
مفتتقر إلى دلالة ، والعنة الموجبة للتحرريك في الوصل مفقودة في
الوقف ، لأن الساكن الذي من أجله تحرك الحرف الأول قد باينه
وانفصل عنه .

قال مكى : « اعلم أنك تقف على (قل) من (قل ادعوا)
الأعراف ١٩٥ وعلى الدال من (ولقد استهزى) الأنعام ١٠ بالسكون .

« (١٤٠) سورة الرحمن من الآية ٥٤ » .

« (١٤١) سورة البقرة من الآية ٢٦٦ » .

« (١٤٢) سورة الجن مفتتح سورة الجن » .

« (١٤٣) سورة الأنعام من الآية ١٠ » .

« (١٤٤) سورة ابراهيم من الآية ٤٤ » .

« (١٤٥) سورة البقرة من الآية ١٦ » .

لا غير لأن الذي تحركت له الذال واللام قد انفصل مما قبله بالوقف على ما قبله . فلا تقدير له في الوقف ، ولا هو في نية ولا إرادة ، ولا يجوز فيه روم ولا إثممام « (١٤٦) » .

ومن الحركة العارضة حركة الذال في قوله تعالى : « هم للكفر يومئذ أقرب منهم للإيمان » (١٤٧) ، وقوله : « وأنتم حينئذ تنظرون » (١٤٨) ، فإذا وقفت على : (يومئذ) و (حينئذ) وقفت بالإسكان من غير روم ولا إثممام ، لأن حركة الذال قد زالت بزوال التنوين ، فهي تحركت من أجل التنوين ، وانتوين سقط في الوقف ، فرجعت الذال إلى أصلها وهو السكون . وفيما تقدم من ميم الجمع ، وهاء التانيث ، والحركة العارضة يقول الإمام الشاطبي :

وفي هاء تانيث وميم الجميع قل

وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

قال الرضي : « لم أر أحدا لا من القراء ولا من النحاة ذكر أنه يجوز الروم والإثممام في أحد الثلاثة المذكورة ، بل كلهم منع فيها مطلقا ، وأرى الذي أوهم المصنف أنه يجوز الروم والإثممام فيها قول الشاطبي - رحمه الله تعالى - بعد قوله :

وفي هاء تانيث وميم الجميع قل

وعارض شكل لم يكونا ليدخلا

وفي الهاء للإضممار قوم أبوهما

ومن قبله ضم أو الكسر مثلا

أو أمهما واو وياء وبعضهم

يرى لهما في كل حال محلا

فظن أنه أراد بقوله : (في كل حال) في هاء التانيث وميم الجمع ، وعارض الشكل ، وهاء المذكر ، كما وهم بعض شراح كلامه أيضا ، وإنما عنى الشاطبي في كل حال من أحوال هاء المذكر فقط (١٤٩) .

وهاء الضمير - وهي هاء الكناية - أبي قوم الروم والإثممام

فيها إذا كان قبلها ضم نحو قوله تعالى : « لا نخلفه نحن

ولا أنت » (١٥٠) ، أو كسر نحو قوله تعالى : « وما هو بمزحزحه من

العذاب » (١٥١) ، أو قبلها الواو نحو قوله تعالى : « من بعد

ما عقولوه » (١٥٢) أو الياء نحو : (فيه) .

ويرى بعضهم محلا ، أي : مجوزا للروم والإثممام في هاء الضمير

كيف كانت ، وعلى أي حال وجدت ، ولم يستثن ما ذكره هؤلاء القوم .

(١٤٦) الكشف ١/١٢٣ . وانظر التيسير ص ٥٩ . والنشر

١٢٣/٢ .

(١٤٧) سورة آل عمران من الآية ١٦٧ .

(١٤٨) سورة المواقعة من الآية ٨٤ .

(١٤٩) شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١٧٧/٢ .

(١٥٠) سورة طه من الآية ٥٨ .

(١٥١) سورة البقرة من الآية ٥٦ .

(١٥٢) سورة البقرة من الآية ٧٥ .

قال مكي : إذا وقفت على هاء الكناية وكانت مضمومة وقبلها ضمة
أو واو ساكنة ، أو كانت مكسورة وقبلها كسرة أو ياء ساكنة ، وقفت
بالإسكان لا غير عند القراء .

وقد ذكر النحاس (١٥٣) جواز الروم والإشمام في هذا ، وليس
هو مذهب القراء ، ويقف عليها فيما عدا هذين الأصلين كسائر الحروف
بالروم والإشمام (١٥٤) .

والله اعلم بالصواب .

والله اعلم بالصواب .

والله اعلم بالصواب .

والله اعلم بالصواب .

والله اعلم بالصواب .

الخصامة

مما لا مرية فيه أن للبحث متعة ، والغوص في أمهات الكتب يجد
الباحث له كثير مزية ، وعظيم عطية ، ولا شيء أعلى من هبة العلم خاصة
ما يتعلق بكتاب الله عز وجل والوقوف على سر الموقف على كلمات القرآن
الكريم ، وأستطيع أن أجمل خلاف القراء والنحاة في ظاهرة الروم
والإشمام في النقاط الآتية :

١ - اختلف النحاة والقراء في تعريف الروم ، فالروم عند القراء :
إضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها ، أما عند النحاة فعبارة
عن النطق بالحركة بصوت خفي .

٢ - أن الروم عند القراء لا يدخل على حركة الفتح ، لأنها خفيفة ،
فإذا ذهب بعضها ذهب سائرهما ، ومن ثم لا يجوز الروم عندهم في
ندو قوله تعالى : « لا ريب » (١) وقوله عز وجل : « وأن المساجد » (٢)
ويجوز الروم عند النحاة في المفتوح ، لأن الروم عندهم إخفاء الحركة ،
ولذا لا يمتنع عندهم في الحركات الثلاث ، فيدخل الروم على حركة
الفتح كما يدخل على الضم والكسر .

٣ - أن الإشمام عند النحويين لا يتحقق إلا في الرفع
والمضموم . قال سيبويه : (وإنما كان ذا في الرفع لأن الضمة من
الواو فأنت تقدر أن تضع لسانك فرأى موضع من الحرف شئت ، ثم
تضع شفثيك كتحريرك بعض جسدك) (٣) .

(١) سورة البقرة من الآية ٢ .

(٢) سورة الجن من الآية ١٨ .

(٣) الكتاب ٤/١٧١ .

وأجاز بعض القراء والإشمام في الجورن - حكاة أبو حاتم -
 لكن هو محمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمى الروم إشماما .
 ٤ - الروم عند القراء يخالف الإشمام ، فالروم يسمع ويرى ،
 والإشمام لا يدركه إلا البصير ، ونسب إلى ابن كيسان ومن وافقه من
 الكوفيين أنهم يعبرون عن الروم الذي يسمع بالإشمام ، وعن الإشمام
 الذي لا يسمع بالروم .

٥ - اختلف القراء والنحاة في جواز الروم والإشمام في الهمزة
 المتطرفة وقبلها حركة نحو بدأ ، أو تطرفت متحركة وقبلها ألف نحو :
 السماء والدعاء فأكثر جمهور النحاة والقراء إلى ترك الروم في ذلك ،
 وذهب أبو عمرو الداني والشاطبي إلى جواز الروم ، وأنكر هذا
 جمهور النحاة ، وجعلوه مما انفرد به القراء .

٦ - لم يشر القراء إلى جواز الإشمام في الفعل الثلاثي المضعف
 نحو : رد ، وأجاز ذلك النحاة ، فقالوا : ويجوز الإشمام بين ضم الأول
 وكسره ، فتقول : رد - شد إلا أن الكسرة هنا داخلة على الضم ، لأن
 اللغة الفاشية الضم .

٧ - مما امتنع فيه الروم والإشمام صلة ميم الجمع ، لأنها ساكنة
 وتحريكها في حال صلتها على مذهب من وصلها إنما كان لأجل الصلة .
 ولهذا إذا وقفت عليها سكنت الميم . وخالف مكي الجمهور فأجاز الروم
 والإشمام في صلة ميم الجمع ، وذكر أن ميم الجمع كسائر الحروف
 المتحركة يلزم فيها ما يلزم في الحروف المتحركة بحركة إعراب .

٨ - الوقف على هاء الكناية عند جميع القراء بالإسكان ، وذلك
 إذا كانت مضمومة وقبلها ضمة أو واو ساكنة ، أو كانت مكسورة قبلها
 كسرة أو ياء ساكنة ، وأجاز النحاس الروم والإشمام في هذا .
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الباحث

المراجع

- ١ - إبراز المعاني من حرز الأمانى فى القراءات السبع ، لأبى شامة
 الدمشقى ، تحقيق : إبراهيم عطوه عوض . ط الحابى ١٤٠٢ هـ .
- ٢ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبى حيان الأندلسى ، تحقيق
 د/ مصطفى أحمد النحاس ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ٣ - الأشباه والنظائر فى النحو ، للإمام السيوطى ، تحقيق
 د/ عبد العال سالم مكرم . ط مؤسسة الرسالة . بيروت ١٤٠٦ هـ .
- ٤ - إنباه الرواة على أبناء النحاة ، للقبطى ، تحقيق د/ محمد
 أبو الفضل إبراهيم . دار الفكر العربى . القاهرة ١٩٨٦ م .
- ٥ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام . المكتبة
 العصرية . بيروت ١٩٩٢ م .
- ٦ - البحر المحيط ، لأبى حيان الأندلسى . ط دار الفكر ١٩٨٣ م .
- ٧ - بغية الوعاة ، للإمام السيوطى ، تحقيق د/ محمد أبو الفضل
 إبراهيم . ط الحابى ١٩٦٥ هـ .
- ٨ - التبيان فى إعراب القرآن ، لأبى البقاء العكبرى . تحقيق
 د/ على محمد البجاوى . إحياء الكتب العربية . مصر ١٩٧٦ م .
- ٩ - توضيح المقاصد والمسالك ، للمرادى ، تحقيق د/ عبد الرحمن
 على سليمان . ط مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٦ هـ .
- ١٠ - التيسير فى القراءات السبع ، لأبى عمرو الدانى ، نشر دار
 الكتاب العربى ١٤٠٦ هـ .

- ١١ - الحجة في علم القراءات السبع ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق
على النجدي • الهيئة العامة للكتاب • ١٤٠٣ هـ •
- ١٢ - الخصائص ، لابن جنى ، تحقيق د/ محمد علي الفجسار ،
ط الثالثة • الهيئة العامة للكتاب • ١٤٠٧ هـ •
- ١٣ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك • ط الحلبي •
- ١٤ - شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد وزميله ،
دار هجر • ١٤١٠ هـ •
- ١٥ - شرح التصريح على التوضيح ، لابن هشام • دار إحياء الكتب
العربية •
- ١٦ - شرح الرضي لشافيه ابن الحاجب ، تحقيق محمد نور الحسن
وآخرون • دار الكتب العلمية بيروت • ١٤٠٢ هـ •
- ١٧ - شرح المفصل ، لابن يعيش • مكتبة المتنبى • القاهرة •
- ١٨ - غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري ، نشر
ج برجستراسر • دار الكتب العلمية • بيروت ١٩٨٢ م •
- ١٩ - القراءات القرآنية وأثرها في علوم العربية ، للدكتور/ محمد
سالم محيسن • مكتبة الكليات الأزهرية • ١٤٠٤ هـ •
- ٢٠ - كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق د/ شوقي
ضيف • ط دار المعارف مصر • ١٤٠٠ هـ •
- ٢١ - كتاب سيوييه ، تحقيق د/ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة
الخانجي ١٩٨٣ م •

- ٢٢ - الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لمكي القيسي ، تحقيق
د/ محيي الدين رمضان ، مؤسسة الرسالة • بيروت • ١٤٠٤ هـ •
- ٢٣ - لسان العرب ، لابن منظور ، دار صادر - بيروت •
- ٢٤ - مجمع الأهثال ، للميداني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ،
ط الحلبي •
- ٢٥ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ،
لابن جنى ، تحقيق علي النجدي وزميليه • دار التحرير •
القاهرة ١٣٨٦ هـ •
- ٢٦ - المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق د/ محمد
كامل بركات ط ١٤٠٥ هـ •
- ٢٧ - نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، دار
المنار • الطبعة الخامسة ١٩٨٧ م •
- ٢٨ - النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري ، دار الكتب العلمية -
بيروت •
- ٢٩ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام السيوطي ، تحقيق
أحمد شمس الدين دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٨ هـ •